



The Role of Foreign Direct Investment in Achieving Libya's Balance of Payments Equilibrium

WAJDI HASSAN ALFEETOURI Budi 

The Libyan Academy

Wajdibudi @gmail.com

*Corresponding Author: * WAJDI HASSAN ALFEETOURI Budi

Keyword	Abstract
Foreign Direct Investment; Balance of Payments; Economic Equilibrium; Time Series Analysis.	This paper: aims to examine the role of foreign direct investment (FDI) in achieving balance in Libya's balance of payments, given the significance of the period under study and the economic and political transformations experienced by the country. To achieve this objective, the study adopts a mixed-methods approach that integrates both qualitative and quantitative methodologies. The descriptive-analytical method is employed to address the theoretical framework, while the empirical analysis relies on an econometric approach based on time series analysis. The statistical software EViews 13 is used as the primary tool for econometric estimation, The main results derived from the regression model indicate the existence of a statistically significant positive and long-run equilibrium relationship among the variables. The findings demonstrate that a one-unit increase in foreign direct investment and in the money supply leads to an increase in Libya's balance of payments by approximately 0.455 and 1.981 units (Libyan dinars), respectively. These econometric results are consistent with economic theory. Based on the findings, the paper concludes with several recommendations, most notably the need to establish developmental projects to stimulate economic progress, encourage and intensify economic research and studies, and place particular emphasis on the development of non-oil economic sectors.

Received : 21/01/2026

Accepted : 16/02/2026

DOI: <https://doi.org/10.64943/jkc.2026.040106>

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الليبي

وجدي حسن الفيتوري بوضي 

ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية - الأكاديمية الليبية للدراسات العليا

Wajdibudi@gmail.com

*المرسل:	* الباحث المرسل:
المخلص	الكلمة المفتاحية
تهدف هذه الورقة إلى معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في تحقيق توازن ميزان المدفوعات الليبي ، وذلك نظراً لأهمية الفترة التي تناولها وما شهدته ليبيا من تحولات اقتصادية وسياسية ولتحقيق هذا الهدف ، اعتمدت الورقة على المنهجية (النوعية والكمية) ؛ حيث تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لتناول الإطار النظري ، والأسلوب القياسي القائم على نموذج تحليل السلاسل الزمنية (Time Series Analysis) للجانب التطبيقي ، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (E.views 13) كأداة للتحليل القياسي وأشارت النتائج الرئيسية المستخلصة من نموذج الانحدار إلى وجود علاقة معنوية طردية وتوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات . وقد أثبتت النتائج أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة عرض النقود بوحدة واحدة ستؤدي إلى زيادة في رصيد ميزان المدفوعات في ليبيا بحوالي 0.455 و1.981 وحدة (دينار ليبي) على التوالي، هذه النتيجة القياسية جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية وبناءً على النتائج ، خلصت الورقة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها : ضرورة تأسيس المشروعات التنموية لدفع عجلة التقدم الاقتصادي ، وتشجيع وتكثيف البحوث والدراسات الاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية.	الاستثمار الأجنبي المباشر، ميزان المدفوعات ، التوازن الاقتصادي ، السلاسل الزمنية .

تاريخ القبول: 2026/02/16

تاريخ الإستقبال: 2026/01/21

DOI: <https://doi.org/10.64943/jkc.2026.040106>

1-الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة الدراسة:

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment – FDI) أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، ولا سيما في الدول النامية التي تعاني من ضعف المدخرات المحلية ومحدودية القدرة على تمويل المشروعات الاستثمارية الكبرى، الأمر الذي يجعلها أكثر اعتماداً على مصادر التمويل الخارجية (أبو حقف، 2003). وفي ظل تقلص المنح المالية الدولية وصعوبة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه أداة فاعلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتعزيز احتياطات النقد الأجنبي، ودعم مسار النمو الاقتصادي.

ويُعدّ ميزان المدفوعات مؤشراً شاملاً يعكس الوضع الاقتصادي الكلي للدولة، إذ يُظهر مركزها المالي الخارجي من خلال تسجيل جميع المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة (الحسناوي، 2023). ونظراً لاعتماد الاقتصاد الليبي اعتماداً شبه كلي على الصادرات النفطية في تمويل

الميزانية العامة للدولة، حيث تمثل عائدات النفط نحو 96% من إجمالي الصادرات السلعية، فقد أدت الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011 إلى حدوث اختلالات واضحة وعجز متكرر في ميزان المدفوعات، بما يعكس فجوة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة (مصرف ليبيا المركزي، 2021).

1-2 مشكلة الدراسة:

يُصنّف الاقتصاد الليبي ضمن الاقتصادات الريعية، لاعتماده الكبير على الإيرادات النفطية، وهو ما يجعله عرضة للتقلبات الخارجية والصدمات الاقتصادية. وقد ساهمت التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011 في تعميق الاختلالات الهيكلية، وظهور عجز واضح في ميزان المدفوعات.

وعليه، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي؟
ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الليبي؟
2. هل يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنشيط الحساب المالي والرأسمالي لميزان المدفوعات؟

1-3 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في الآتي:

1. تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1985-2023) من خلال دراسة تحليلية وقياسية.
2. توضيح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وبيان مكوناته ومحفزاته الرئيسة.
3. تحديد الإطار النظري لميزان المدفوعات من حيث المفهوم، الأهمية، المكونات، والخصائص، مع استعراض مفهوم عرض النقود بوصفه متغيراً ضابطاً في الدراسة.
4. تقديم مقترحات وتوصيات عملية لصناع القرار تهدف إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الليبي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-4 أهمية الدراسة:

1-4-1 الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، ولا سيما في سياق الاقتصادات الريعية. إذ تسهم الدراسة في توسيع الفهم النظري والقياسي لكيفية تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على التوازن الخارجي، مع الأخذ في الاعتبار دور عرض النقود كمتغير ضابط، وهو ما يضيف بعداً نقدياً مهماً للتحليل لم يحظَ بالاهتمام الكافي في عدد من الدراسات السابقة.

كما تتميز الدراسة باعتمادها على فترة زمنية طويلة وممتدة (1985-2023)، مما يسمح برصد التحولات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد الليبي، وتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل باستخدام منهجية ARDL،

التي تُعد من الأساليب القياسية الحديثة والملائمة لدراسة السلاسل الزمنية ذات درجات تكامل مختلفة. وبذلك، تسهم الدراسة في سد فجوة بحثية واضحة تتعلق بندرة الدراسات القياسية التي تناولت الاقتصاد الليبي في هذا المجال.

1-4-2 الأهمية العملية (التطبيقية)

تكتسب الدراسة أهميتها العملية من ارتباطها المباشر بقضايا الاستقرار الاقتصادي والمالي في ليبيا، حيث يمكن أن تُسهم نتائجها في مساعدة صناع القرار على فهم الدور الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين أو اختلال ميزان المدفوعات، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية.

كما توفر الدراسة مؤشرات كمية تساعد الجهات المختصة، مثل مصرف ليبيا المركزي والجهات المعنية بالاستثمار، على صياغة سياسات اقتصادية ونقدية أكثر فاعلية تهدف إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يخدم التوازن الخارجي، ويحد من الضغوط على احتياطات النقد الأجنبي. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تُستخدم نتائج الدراسة كمرجع عملي للباحثين والمخططين الاقتصاديين عند تقييم جدوى السياسات الاستثمارية الحالية، أو عند تصميم استراتيجيات مستقبلية لتنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستقرار المالي في الاقتصاد الليبي.

1-5 فرضيات الدراسة:

تتطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها:

ترتكز فرضيات البحث على فرضية أساسية تتمثل في:

وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعرض النقود من جهة، وميزان المدفوعات من جهة أخرى.

1-6 المنهجية العلمية المتبعة:

اعتمدت الدراسة على منهجية مزدوجة، تجمع بين:

1. المنهج النوعي (الوصفي التحليلي): وذلك لتناول الإطار النظري وتحليل المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.

2. المنهج الكمي (القياسي): من خلال تحليل بيانات السلاسل الزمنية (Time Series Analysis)، وتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في الجانب التطبيقي، باستخدام برنامج EViews 13.

2-الإطار النظري والدراسات السابقة:

يتناول هذا الجزء الإطار النظري للدراسة، من خلال عرض وتحليل المفاهيم الأساسية التي تخدم أهداف البحث، والمتمثلة في: الاستثمار الأجنبي المباشر، ميزان المدفوعات، وعرض النقود كمتغير ضابط.

1.2 مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نمط استثماري عابر للحدود، يتمثل في تملك أو إنشاء كيان اقتصادي في دولة مضييفة من قبل مستثمر أجنبي، مع احتفاظ هذا المستثمر بحقوق الإدارة والسيطرة على الكيان

الاستثماري (أبو حقف، 2003). ويُعرف إجرائياً بأنه حيازة المستثمر المقيم في اقتصاد ما لحصة ثابتة في مشروع مقام في اقتصاد آخر، ويُعد الاستثمار مباشراً عندما تبلغ ملكية المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من حقوق ملكية مؤسسة الأعمال، بما يمنحه تأثيراً فعلياً في الإدارة واتخاذ القرارات الاستراتيجية (محمد، 2005).

وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه مصدراً رئيساً لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، فضلاً عن دوره في نقل التكنولوجيا الحديثة، وتحسين أساليب الإدارة والتنظيم، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي، والمساهمة في دمج الاقتصاد الوطني ضمن منظومة الإنتاج العالمية (الجندي، 2018).

2.2 مفهوم ميزان المدفوعات

يُعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل إحصائي منظم يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة ما والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية محددة ويُعد ميزان المدفوعات أداة تحليلية محورية في الاقتصاد الكلي، إذ يعكس درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج، وقوة مركزه المالي، وقدرته التنافسية في التعاملات الدولية (الحسناوي، 2023).

ويتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة حسابات رئيسية، هي:

1. الحساب الجاري،
2. الحساب الرأسمالي والمالي،
3. حساب الأخطاء والسهو.

ويمثل التوازن في ميزان المدفوعات أحد المؤشرات المهمة على الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة.

3.2 مفهوم عرض النقود

يُعرف عرض النقود بأنه إجمالي كمية وسائل الدفع المتداولة والمتاحة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة ويُدرج عرض النقود في هذه الدراسة بوصفه متغيراً ضابطاً، نظراً لارتباطه الوثيق بالسياسة النقدية، وتأثيره المباشر وغير المباشر في معدلات التضخم، وأسعار الصرف، ومن ثم في ميزان المدفوعات، خاصة في الاقتصادات الريعانية التي تتسم بتقلبات نقدية واضحة (حامد، 2019).

4.2 الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات الاقتصادية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، وأكدت على أهمية هذا النوع من الاستثمار في تحقيق التوازن الخارجي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

ففي هذا السياق، قدمت دراسة البطاطي (2015) تحليلاً لأثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان مدفوعات الأردن، وتوصلت إلى وجود أثر معنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الأردني. كما اختبرت دراسة نفيسة (2019) أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة على أرصدة ميزان المدفوعات لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) باستخدام نموذج ARDL، وخلصت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجاباً في ميزان المدفوعات متى فاقت تدفقاته حجم التحويلات، مؤكدة وجود علاقة طردية بين رصيد الحساب الجاري وتدفقات FDI.

وفي السياق العربي، أظهرت بعض الدراسات نتائج مقاربة. فقد قام **عبيد (2022)** بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات العراقي، وأظهرت النتائج وجود علاقة توازن طردية طويلة الأجل، مع وجود آلية تصحيح تلقائي للأخطاء في الأجل القصير. وبالمثل، توصلت دراسة **عثمان وآخرون (2023)** حول السودان إلى وجود علاقة توازن موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، مع معامل تصحيح خطأ سالب ومعنوي.

في المقابل، توصلت دراسة **الحسناوي (2023)**، التي تناولت تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق، إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر اقتصر على بعض مكونات ميزان المدفوعات، دون أن يكون له تأثير واضح على الميزان ككل، مما يعكس أهمية السياق الاقتصادي والسياسي الخاص بكل دولة.

5,2 أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة

وجه المقارنة	أوجه الاتفاق	أوجه الاختلاف
المنهجية	اتفقت معظم الدراسات الحديثة (نفيضة، عبيد، عثمان) على استخدام نماذج السلاسل الزمنية المتقدمة، وبخاصة نموذج ARDL، لملاءمته في تحليل العلاقات طويلة الأجل.	اختلفت الدراسات في اختيار المتغيرات التفسيرية المساندة، مثل إدخال أسعار المستوردات أو عرض النقود.
العلاقة طويلة الأجل	أشارت أغلب الدراسات التطبيقية إلى وجود علاقة توازن طردية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات، غالباً ما تكون موجبة.	لم تؤكد دراسة الحسناوي وجود أثر كلي واضح في بعض الحالات، مما يعكس اختلاف البيانات الاقتصادية.
تصحيح الخطأ	أكدت الدراسات القياسية وجود معامل تصحيح خطأ سالب ومعنوي، يدل على عودة المتغيرات إلى التوازن طويل الأجل.	تباينت سرعة التصحيح بين الدول، حيث بلغت 13% في دراسة السودان، وكانت أعلى في دراسة العراق.

6.2 الفجوة البحثية :

على الرغم من إسهامات الدراسات السابقة، إلا أن هناك فجوة بحثية واضحة تبرر إجراء هذه الدراسة، وتتمثل في:

1. **التركيز الجغرافي:** ندرة الدراسات القياسية التي تناولت الاقتصاد الليبي مقارنة بدول عربية أخرى.
2. **الفترة الزمنية:** اعتماد هذه الدراسة على فترة زمنية طويلة وحديثة نسبياً (1985-2023)، بما يسمح برصد التحولات الهيكلية في الاقتصاد الليبي.
3. **المتغير الضابط:** إدخال عرض النقود كمتغير ضابط، بما يضيف بعداً نقدياً للتحليل ويعزز شمولية النموذج القياسي.

وبناءً عليه، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل قياسي محدث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في ليبيا، باستخدام منهجية **ARDL**.

3- الإطار العملي:

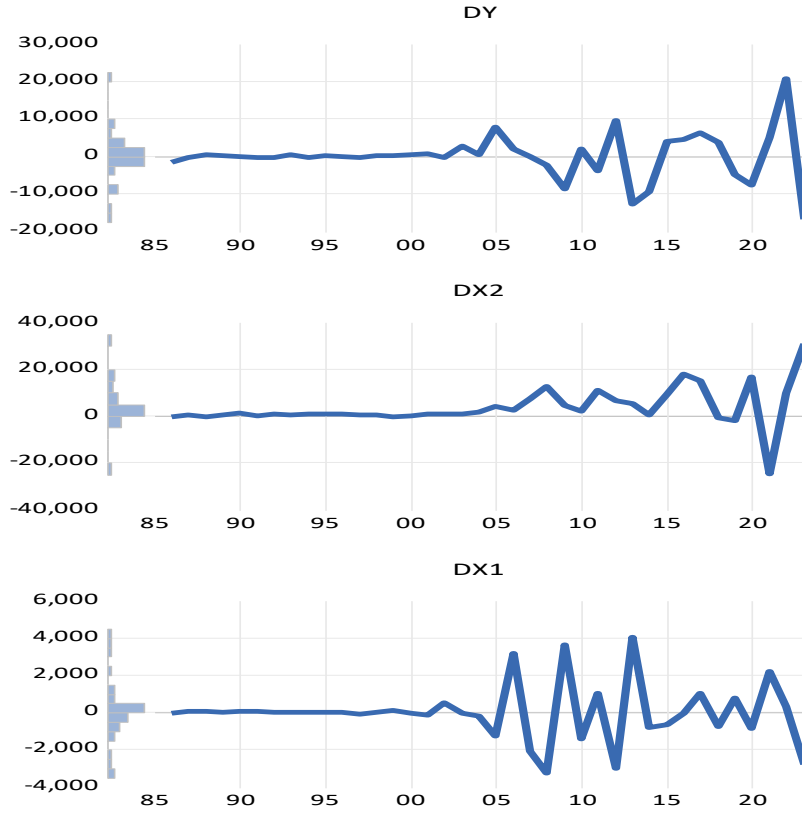
3-1 البيانات وجذور الوحدة:

قبل اختيار أي أسلوب احصائي لتقدير النموذج الذي يربط بين المتغير التابع (ميزان المدفوعات) والمتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر وعرض النقود)، من المهم الإشارة إلى إجراء اختبارات

استقراره السلاسل الزمنية لمعرفة درجة استقرار المتغيرات ومن ثم اختيار الأسلوب الاحصائي المناسب لتقدير النموذج.

ثم تحليل علاقة التغير في ميزان المدفوعات من خلال النظر في خصائص السلاسل الزمنية؛ حيث إن، السلسلة السنوية لقيم التغير في ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك التغير في عرض النقود من سنة 1985 إلى سنة 2023 (إجمالي 39 مشاهدة) كانت مستخدمة في هذا الدراسة كما هي موضحة في مصدر هذه المعلومات كان من التقارير المنشورة في مصرف ليبيا المركزي للفترة 1985-2023.

القيمة (بالدينار الليبي).



الشكل (1): يوضح السلاسل الزمنية للمتغيرات. والاتجاه للمتغيرات من سنة 1985 إلى سنة 2023.

يوضح الشكل البياني أعلاه بأنه يوجد احتمال بأن هناك استقراراً في المستوى للمتغير المستقل (عرض النقود)، بينما يوجد احتمال عدم الاستقرار في باقي المتغيرات.

في المرحلة القادمة يتم إجراء اختبار جذور الوحدة على كل السلاسل الزمنية السنوية لمتغيرات الدراسة، كسلاسل زمنية خطية على المستوى البيانات، وكذلك الفرق الأول، بما في ذلك الثابت والاتجاه، بشكل منفصل على الطرق الشائعة للاختبار، وهما (ADF) و (PP) و (KPS) والمقارنة بينهما لاختيار أفضل دالة لتطبيق عليها باقي التحليل. نتائج جذور الوحدة تكون معروضة في الجداول التالية.

الجدول (1): نتائج اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) للمتغيرات

		المستوى	الفرق الأول
		Constant and Trend	Constant and Trend
Dy_t	*	-2.184	-3.626
	**	-3.581	-2.072
	***	Non-significant	Significant
Dx_{1t}	*	-8.238	-9.268
	**	-3.544	-3.552
	***	Significant	Significant
Dx_{2t}	*	-2.772	-1.724
	**	-3.581	-3.587
	***	Non-significant	Non-significant

*ADF statistic value, ** Critical value (5%), *** Prob

الجدول (2): نتائج اختبار Phillips-Perron (PP) للمتغيرات

		المستوى	الفرق الأول
		Constant and Trend	Constant and Trend
Dy_t	*	-12.677	-12.593
	**	-3.536	-3.540
	***	Significant	Significant
Dx_{1t}	*	-32.202	-38.089
	**	-3.536	-3.540
	***	Significant	Significant
Dx_{2t}	*	-5.680	-9.148
	**	-3.536	-3.540
	***	Significant	Significant

*ADF statistic value, ** Critical value (5%), *** Prob

الجدول (3): نتائج اختبار Kwialkowski-Phillips-Shmidt-Shin test (KPSS) للمتغيرات.

		المستوي	الفرق الأول
		Constant and Trend	Constant and Trend
Dy_t	*	0.380	0.362
	**	0.146	0.463
	***	Non-significant	Significant
	*	0.240	0.282

		المستوي	الفرق الأول
		Constant and Trend	Constant and Trend
Dx_{1t}	**	0.146	0.463
	***	Non-significant	Significant
Dx_{2t}	*	0.061	0.073
	**	0.146	0.146
	***	Significant	Significant

*ADF statistic value, ** Critical value (5%), *** Prob

الجدول (4): مقارنة نتائج اختبار جذور الوحدة

المتغيرات	ADF	PP	KPSS
Dy_t	غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق	مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق	غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق
Dx_{1t}	مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق	مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق	غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق
Dx_{2t}	غير مستقرة في المستوى وغير مستقرة في الفرق	مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق	مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق

من خلال الشكل رقم (1) والجدول من (1) إلى (4) توضح أنّ الفرضية الصفرية للمتغيرات Dx_{1t}, Dx_{2t}, Dy_t لها جذور واحدة ولا يمكن رفضها عند مستوى المعنوية 0.05 في اختبارات (ADF) و (PP) و (KPSS).

2,3 صياغة النموذج:

عند تقدير المتغيرات الاقتصادية، أكد (Damodar, 2003) على أهمية المهارات والخبرة في اختيار نموذج الانحدار المناسب وأفاد بأن الصيغ الرياضية للعلاقات الاقتصادية تقتصر على النموذج الخطي والنموذج اللوغاريتمي المزدوج والنصف اللوغاريتمي، وكذلك النموذج الأسّي. (Khan & Ross, 1977) اقترح أن معظم الصيغ الرياضية للمتغيرات الاقتصادية يجب أن تكون خطية أو نصف لوغاريتمية، وقد دعم هذا الرأي بأدلة تجريبية من الأبحاث السابقة. على سبيل المثال، قام (Marquez, 1989) بمراجعة الدراسات ذات الصلة من عام 1941 إلى عام 1991 وأفاد أن 47 من 110 دراسات تجريبية حددت الصيغة اللوغاريتمية باعتبارها الأكثر ملاءمة لتقدير العلاقات الاقتصادية. وفي هذا البحث تم تطبيق الصيغة الخطية للحصول على نموذج مناسب للعلاقة التي تربط بين ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر وعرض النقود كما هو موضح في المعادلة (1).

$$Dy_t = b_0 + b_{1t}Dx_{1t} + b_{2t}Dx_{2t} + e_t \quad (1)$$

حيث إن:

Dy : المتغير التابع (ميزان المدفوعات).

Dx_{1t} : المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر).

Dx_{2t} : المتغير الضابط (عرض النقود).

b_0 : ثوابت النموذج.

b_1 : ثوابت النموذج.

e_t : حد الخطأ.

المرحلة الأولى: تقدير نموذج (ARDL) للعلاقة طويلة الأجل بين ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر وعرض النقود.

3,3 تحديد عدد التباطؤ الزمني:

لتحديد عدد التباطؤ نستخدم العديد من المعايير التي تظهر في الجدول التالي:

الجدول (5): معايير تحديد عدد التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria						
Lag	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQC _p
0	-997.24	NA	7.17e+21	58.84	58.97	58.88
1	-982.29	26.37	5.07e+21	58.49	59.03	58.67
2	-962.24	31.86	2.68e+21	57.84	58.78	58.16
3	-939.34	32.33*	1.23e+21*	57.02	58.37*	57.47*
4	-929.88	11.68	1.28e+21	56.99*	58.74	57.59

*Indicates the lag order that is selected by the criterion. LR, FPE, AIC, SC, HQ

تشير نتائج الانحدار الخطي ل (LR), (FP), (AIC), (HQ) كما هو موضح في الجدول (5) إلى أن عدد التباطؤات المثلي في نموذجنا يساوي (3) Lag.

بناءً عن نتائج جذور الوحدة في تحديد استقرار المتغيرات؛ حيث وجدنا تنوعاً في استقرار المتغيرات ما بين المستوى، والفرق الأول.

عليه.. نحن سوف نطبق طريقة (ARDL) وهي أكثر الطرق فعالية في مثل هذه الحالة لتحديد التكامل المشترك بين المتغيرات والتعرف على تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، وعرض النقود في المديين الطويل والقصير على ميزان المدفوعات الليبي نموذج (ARDL).

4.3 أسلوب اختبار الحدود Bound Testing Approach:

يوضح الجدول (6) قيمة اختبار (F) المحسوبة عندما يعتبر التغير في القاعدة النقدية متغيراً تابعاً في انحدارات (ARDL-OLS).

الجدول (6): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك

Level of significance	Critical value		F-value
	I(0)	I(1)	
1%	6.265	5.155	15.15
	6.028	4.948	
	5.000	4.130	
5%	4.428	3.538	
	4.335	3.478	
	3.870	3.100	
10%	3.695	2.915	
	3.623	2.845	
	3.350	2.630	

Source: Critical value for the bound test; restricted intercept and no trend.

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار F والقيم الحرجة. قيمة اختبار F تساوي 15.15 مع Lag (3) في النموذج، وهي أعلى من القيم الحرجة للحد الأعلى لجميع مستويات المعنوية، وبالتالي متغيرا تكون متكاملة.

5.3 تقدير معاملات الأجل الطويل وفقاً لمنهجية (ARDL):

تشير الفقرة السابقة إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع. في الجدول التالي رقم (7) يتم تقديم نتائج معاملات طويل الأجل مع تقديراتها.

الجدول (7): نتائج تقدير العلاقة طويل الأجل بين المتغيرات

Variable	Coefficient	St. Error	T-statistic	P-value
Dy _{t-2}	-0.556	0.209	-2.659	0.0147
Dx _{1t-3}	1.9810	0.796	2.488	0.0202
Dx _{2t-2}	0.455	0.1107	4.109	0.0004
C	923.80	916.31	1.008	0.3234
Statistical analysis	Values		Statistical analysis	Values
R ²	0.75		Adjusted-R ²	0.65
F-statistic	7.19		D-W statistic	1.7
P-value	0.000			

من خلال مخرجات الجدول أعلاه نلاحظ أنّ قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.75$ مما يدل على أنّ 75% من التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات مفسرة عن طريق التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر،

وكذلك عرض النقود. وبما أن معامل التحديد 0.75 أقل من قيمة (Durbin – Waston) فإن نموذج تصحيح الخطأ غير زائف (Spurious Regression).

$$Dy_{t-2} = 923.80 + 1.981Dx_{1t-3} + 0.455Dx_{2t-2} + e_t \quad (1)$$

تشير معادلة الانحدار في الأجل الطويل أعلاه بوجود علاقة معنوية طردية توازنه طويلة الأجل بين ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك بين ميزان المدفوعات، و عرض النقود خلال فترة البحث في ليبيا أي أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر و عرض النقود بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة ميزان المدفوعات في ليبيا بحوالي 0.455 و 1.981 وحدة (دينار ليبي) على التوالي.

6.3 نموذج تصحيح الخطأ وفقاً لمنهجية (ARDL):

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل وفقاً لنموذج التكامل المشترك، يتم تقدير نموذج (ECM) الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الأجل) بين المتغيرات المفسرة، والمتغير التابع. وبناءً على تقدير نموذج (ECM) في إطار منهجية (ARDL) يتم الحصول على مروونات (معاملات) المدى القصير كما يظهره الجدول (8).

الجدول (8): نتائج نموذج ECM وفقاً لمنهجية (ARDL)

Variable	Coefficient	St. Error	T-statistic	P-value
ECM (-1)	-1.353	0.164	-8.256	0.000
Statistical analysis	Values	Statistical analysis	Values	
LM statistic	0.6303	ARCH test	0.3553	
P-value	0.4390	P-value	0.3279	
Jarque-Bera	2.127	D.W	1.71	
P-value	0.345			

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة (- 1.353) وهي معنوية عند مستوى دلالة أقل من 0.01 وتفسير هذه المعلومة على أنه إذا حصل انحراف في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل فإن هذا الانحراف سيصحح بنسبة (135.3%) في السنة.

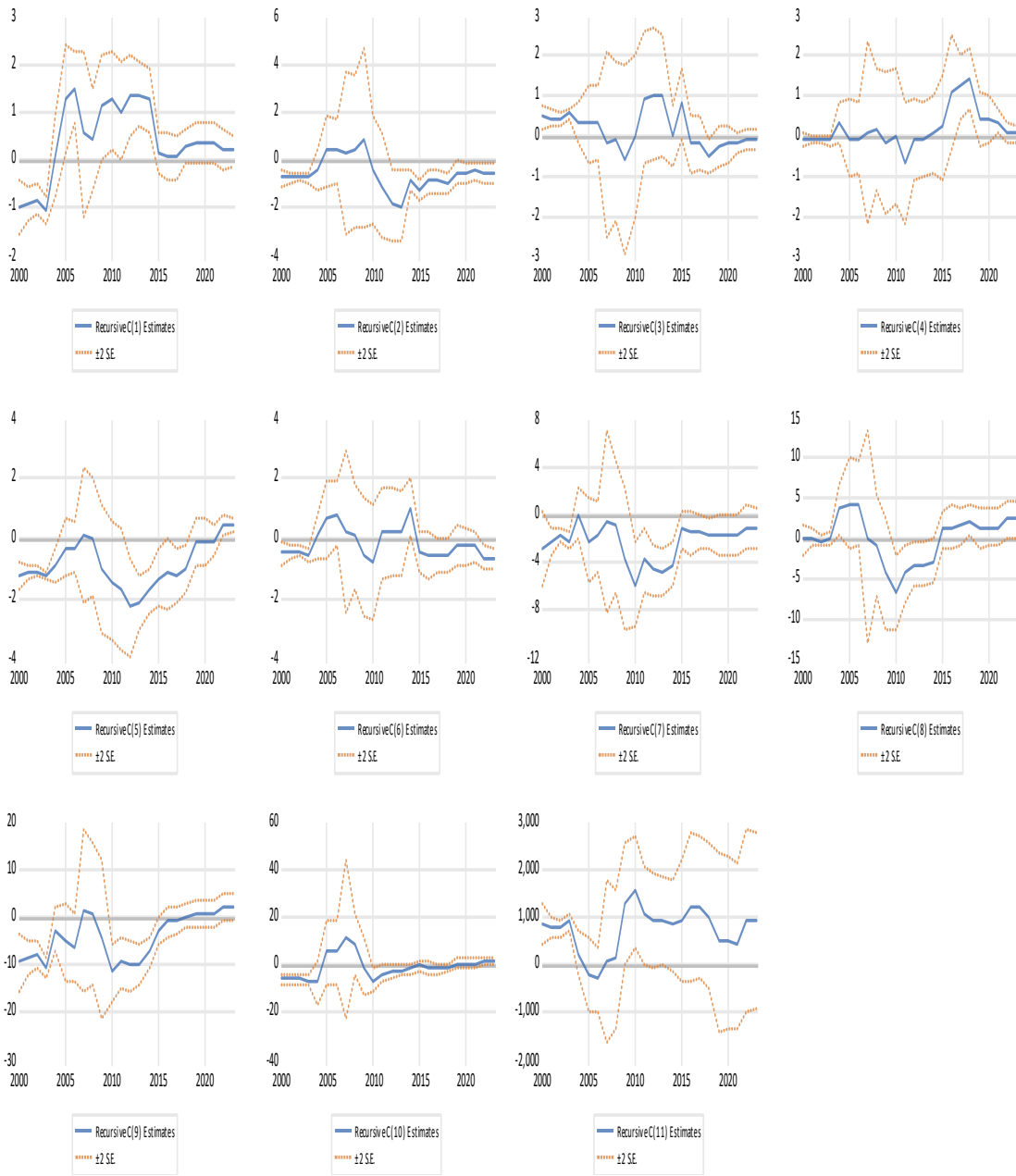
7.3 الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests:

يوضح الجدول رقم (8) أن قيمة اختبار (LM Test) وكذلك اختبار (D.W) تشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي لبواقي معادلة الانحدار. اختبار (Jarque-Bera) يؤكد بأن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار. أضف إلى ذلك فإننا نؤكد بأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التجانس وهو ما أظهرته نتائج اختبار (ARCH)، مما يشير إلى ثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

8.3 اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL) المقدر:

في هذه المرحلة نقوم باختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير، والطويل أي خلو البيانات المستخدمة في هذا البحث من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM).

يتضح من خلال الشكل أن المعاملات المقدره لنموذج (ARDL) المستخدمة مستقرة هيكلياً عبر الفترة محل البحث مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات البحث وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل؛ حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبار المذكور لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.



الشكل (2): المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM)

9,3 نتائج الدراسة:

استناداً إلى التحليل القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر وعرض النقود على ميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (1985–2023)، وبالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. أظهرت نتائج اختبارات التكامل المشترك وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج، بما يدل على تحقق علاقة طويلة الأجل، إلى جانب وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة (الاستثمار

2. بينت نتائج تقدير معادلة الأجل الطويل وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً بين ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك بين ميزان المدفوعات وعرض النقود خلال فترة الدراسة. وتشير معاملات الانحدار إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة تؤدي إلى تحسن ميزان المدفوعات بنحو 0.455 وحدة (دينار ليبي)، في حين تؤدي زيادة عرض النقود بوحدة واحدة إلى تحسن ميزان المدفوعات بنحو 1.981 وحدة (دينار ليبي)، وهو ما يعكس توافق النتائج مع الأسس النظرية للاقتصاد النقدي والدولي.
3. بلغ معامل التحديد (R^2) نحو 0.75، وهو ما يدل على أن ما يقارب 75% من التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات الليبي يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر وعرض النقود، الأمر الذي يعكس قوة النموذج التفسيري وملاءمته للتحليل القياسي.
4. جاءت قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.01)، حيث بلغت (-1.353)، مما يشير إلى وجود آلية تصحيح سريعة للاختلالات قصيرة الأجل. ويعني ذلك أن أي انحراف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل يتم تصحيحه بنسبة تقارب 135.3% سنوياً، وهو ما يعكس سرعة عالية في العودة إلى مسار التوازن.

وبناءً على هذه النتائج، خلصت الدراسة إلى ما يلي:

1. قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في ليبيا.
2. قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود وميزان المدفوعات في ليبيا.

10,3 توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بما يأتي:

1. توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو المشروعات التنموية ذات القيمة المضافة العالية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، والحد من التركيز على المشروعات التي تقتصر على خدمة مصالح الشركات متعددة الجنسيات، بما يسهم في التحول من تصدير المواد الخام إلى إنتاج السلع الإنتاجية الداعمة للنمو المستدام.
2. دعم إنشاء وتطوير مناطق التجارة الحرة لما لها من دور مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، شريطة أن يكون هذا الدعم الحكومي مرتبطاً بتحقيق منافع واضحة، تشمل نقل التكنولوجيا الحديثة، وتوفير فرص العمل للعمالة الوطنية، وتعزيز كفاءة الرقابة والمتابعة على الاستثمارات الأجنبية، مع ضرورة التوزيع الجغرافي المتوازن لهذه المناطق لتفادي الاختلالات الإقليمية.
3. مراجعة وتطوير قانون الاستثمار الأجنبي المباشر (قانون تشجيع الاستثمار) بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، وبما يضمن تعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية الليبية، ودعم جهود التنويع الاقتصادي، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

4. تعزيز المشاركة الفاعلة في المحافل والمعارض الاستثمارية الدولية بوصفها أداة استراتيجية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في ليبيا، وبناء قنوات تواصل مباشرة مع المستثمرين الدوليين.
5. تفعيل دور البحوث والدراسات الاقتصادية التطبيقية المتعلقة بمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، والعمل على توظيف نتائجها عملياً في صياغة السياسات الاقتصادية، بما يساهم في تحويل التحديات القائمة إلى فرص حقيقية، وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة لرؤوس الأموال الأجنبية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية

- نفيسة، ناصري. (2019). أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على أرصدة ميزان المدفوعات لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA/بشائر الاقتصادية، (3)5)
- عبيد، يوسف عباس حمد. (2022). تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2004-2019). *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، العدد 67.
- الحسناوي، هيام صالح عبد الرضا مزهر. (2023). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات: تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء.
- محمد، أميرة حسب الله. (2005). *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا، كوريا، مصر)*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- البطاطلي، إبراهيم محمد. (2015). أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان مدفوعات الأردن للسنوات (1995-2009). *المجلة العربية للإدارة*، (1)35
- الجندي، قاسم عطية علي. (2018). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة (1990-2015). *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، جامعة قناة السويس، (4)9.
- عثمان، ضحية، بوباب النبي، محمد ذو النون. (2023). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في السودان: دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2022). *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، (4)9.
- حامد، محمد الصيد. (2019). تأثير سعر الصرف وعرض النقود على الناتج المحلي الحقيقي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990-2017). *مجلة كليات التربية*، العدد 14.
- مصرف ليبيا المركزي. (2021). تقرير مصرف ليبيا المركزي. طرابلس: مصرف ليبيا المركزي.
- الحسناوي، هيام صالح عبد الرضا مزهر. (2023). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات: تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء.
- أبو حقف، عبد السلام. (2003). الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

ثانياً: المصادر الأجنبية

Gujarati, D. N. (2003). Basic econometrics (4th ed.). McGraw-Hill.

Khan, M. S., & Ross, K. Z. (1977). The functional form of the aggregate import demand equation. *Journal of International Economics*, 7(2), 149–160.

[https://doi.org/10.1016/0022-1996\(77\)90028-9](https://doi.org/10.1016/0022-1996(77)90028-9)

Hughes Hallett, A., Marquez, J., & Helkie, W. (1989). Protectionism and the US trade deficit: An empirical analysis (DP 286). CEPR .